الفصل الأول

تطور رؤية النقاد والبلاغيين للاستعارة غير المفيدة

- الاستعارة غير المفيدة عند قدامة بن جعفر.
- الاستعارة غير المفيدة عند الآمدى.
- الاستعارة غير المفيدة عند أبى هلال العسكرى.
- الاستعارة غير المفيدة عند الشيخ عبد القاهر الجرجانى.
- الاستعارة غير المفيدة عند الزمخشرى.
- الاستعارة غير المفيدة عند السكاكى والخطيب.

الاستعارة غير المفيدة عند قدامة بن جعفر

كان المنطلق الذى بدأت منه هذه الدراسة حول الاستعارة غير المفيدة، أو الاستعارة اللفظية هو معنى المعاظلة فى ثناء الخليفة عمر بن الخطاب – رضى الله عنه – على الشاعر الجاهلى زهير بن أبى سلمى، وامتداحه له بأنه كان لا يعاظل فى الكلام، فقد روى «عبدالله بن عباس – رضى الله عنهما – أنه قال قال لى عمر بن الخطاب – رضى الله عنه – أنشدنى لأشعر شعرائكم، قلت من هو يا أمير المؤمنين؟ قال زهير، قلت ولم كان كذلك؟ قال كان لا يعاظل بين الكلام، ولا يتتبع حوشيه، ولا يمدح الرجل إلا بما فيه»[1].

وهذه شهادة عظيمة من الفاروق – رضى الله عنه – (لزهير) استحقها عن جدارة واقتدار؛ لأنه كان لا يغرم بوحشى الكلام، وغريبه، ولا يولع بتعقيد شعره، ولا يمدح رجلا إلا بما فيه.

وقد اعتبر «قدامة بن جعفر» المعاظلة التى تنزه عنها شعر (زهير) عيبا من عيوب اللفظ، وفسرها بأنها فاحش الاستعارة فقال:

«... وسألت «أحمد بن يحيى» عن المعاظلة فقال مداخلة الشىء فى الشىء، يقال تعاظلت الجرادتان، وعاظل الرجل المرأة إذا ركب أحدهما الآخر، وإذا كان الأمر كذلك، فمن المحال أن تنكر مداخلة بعض الكلام فيما يشبهه من وجه، أو فيما كان من جنسه، وما هو غير لائق به، وما أعرف ذلك إلا فاحش الاستعارة...»[2].

ويضيف «قدامة» ممثلا لفاحش الاستعارة قائلاً: «مثل قول أوس[3]:

---

(١) العمدة، لابن رشيق: ١/٩٨ تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد، دار الجيل، بيروت، الطبعة الخامسة ١٤٠١هـ.

(٢) نقد الشعر، لقدامة بن جعفر: ١٧٥ تحقيق وتعليق الدكتور محمد عبدالمنعم خفاجى، الطبعة الأولى ١٩٧٩م مكتبة الكليات الأزهرية.

(٣) يقصد أوس بن حجر الشاعر الجاهلى.

وذاتُ هِـــدْمٍ عـــارٍ نواشرهـــا تُصْمِتُ بالمـــاء تَوْلَبًا جَدِعًا[1]

فسمى الصبى تولبا، وهو ولد الحمار، ومثل قول الآخر:

فما رقد الولدان حتى رأيته على البكر يمريه بساق وحافر[2]

فسمى رجل[3] الإنسان حافرا؛ فإن ما جرى هـذا المجـرى مـن الاستعـارة قبيـح لا عذر فيه»[4].

وهكذا رفض «قدامة» أن يكون معنى المعاظلـة مداخلـة الشـيء فـى الشـيء أو مداخلة الكلام فيما يشبهه، أو فيما كان من جنسه، كما وضحها له «أحمد بن يحيى» ولم يعره أذنا صاغية، أو يحفل بكلامه، وارتضى أن يكون معناها فاحش الاستعارة، أو قبيحها الذى لا عذر فيه، ومثل لها باستعارة بعض الشعراء ولد الحمار للصبى من بنى الإنسان، واستعارة شاعر آخر حافر الدابة لقدم الإنسان؛ لأن هذا إدخال لجنس فيما ليس من جنسه، أو عضو فيما ليس من شكله، ولا يليق به.

ومع أن هذا الرأى الذى أعجب به «قدامة» وضرب بما سواه عرض الحائط لم ينل القبـول عند أهل العلم، وحذاق الأدب والنقـد إلا أنه ألقى ضـوءا، ولو خافتـا على الاستعارة غير المفيدة، أو كما سماها هو فاحش الاستعارة

* * *

الاستعارة غير المفيدة عند الآمدى

رفض الآمدى، وجمهور النقاد رأى «قدامة» فى معنى المعاظلة، وإن كانوا قد وافقوه على أن مثل هذه الاستعارة التى أشار إليها قبيحة، أو رديئة، أو نحو ذلك من

---

(١) الهِـدْمُ – الثـوب الخلق المرقع. ينظر لسـان العـرب: ٦/٤٦٣٦ (هدم) والنواشـر – عصب الذراع من داخل وخارج.

ينظر لسـان العـرب: ٦/٤٤٢٤ (نشـر)، (جَـدِعًا) سيء الغـذاء لسـان العـرب: ١/٤٣٨ (تلب).

(٢) يمريه: يستخرج ما عنده من الجرى. ينظر لسان العرب: ٥/ ٤١٨٩ (مرا).

(٣) الأدق أن يقال فسـمى قدم الإنسـان... فقد حكى صاحب لسان العرب عن بعض اللغويين أن الرجل من أصل الفخذ إلى القدم، ٣: ٥٩٧ (رجل).

(٤) نقد الشعر لقدامة: ١٧٤، ١٧٥.

الأوصاف، فقد أورد الآمدى، وهو بصدد بيان تعقيد شعر أبى تمام، وسوء نظمه ووحشى ألفاظه – كما قال – ما روى عن عمر بن الخطاب – رضى الله عنه – فى شعر (زهير) وقد ساق كلام (عمر) برواية تختلف عن الرواية التى قدمتها من قبل فى كلمات قليلة، لا تخرجها عن مضمونها، فقد جاء فى «الموازنة» ما روى عن عمر بن الخطاب – رضى الله عنه – فى (زهير بن أبى سلمى) لما قال فيه كان لا يعاظل فى الكلام ولا يتتبع حوشيه، ولا يمدح رجلا إلا بما فى الرجال»[1] ثم بين معنى المعاظلة عنده، وعند أهل العلم قائلا:

«... وقد فسر أهل العلم هذا من قول (عمر) وذكروا أن معنى المعاظلة هو مداخلة الكلام بعضه فى بعض، وركوب بعضه بعضا، من قولك تعاظل الجراد، وتعاظلت الكلاب، ونحوهما مما يتعلق بعضه ببعض عند السفاد... إلا أبو الفرج «قدامة بن جعفر» فإنه ذكر ذلك فى كتابه المؤلف فى نقد الشعر، ومثل له أمثلة، فغلط فى أمثلة المعاظلة غلطا قبيحا، وقد ذكرت ذلك فى كتاب بينت فيه جميع ما وقفت عليه من سهوه وغلطه»[2].

وفى الوقت نفسه وافق الآمدى «قدامة» على أن الأمثلة التى ذكرها لفاحش الاستعارة هى وما يماثلها استعارات فى نهاية القبح فقال «... وأخذ على الآخر قوله:

فما رقد الولدان حتى رأيته على البكر يمريه بساق وحافر[3]

فسمى رجل الإنسان حافرا، وهذه استعارات فى نهاية القبح، وكذلك قول الآخر.

قد أفنى أنامِلَهُ عَضُّهُ فأضحى يَعَضُّ على الوظيفا[4]

---

(١) الموازنة، للآمدى: ٢٥٨ تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد ١٩٤٤م.

(٢) هو كتاب (تبيين غلط قدامة فى كتاب نقد الشعر) كما ذكر محقق كتاب (نقد الشعر ص ٩ وينظر الموازنة: ٢٥٩.

(٣) أعتذر عن تكرار بعض الشواهد الشعرية؛ لأن طبيعة البحث تستدعى ذلك، لمعرفة موقف كل عالم من هذه الاستعارة.

(٤) فى لسان العرب: الوظيف لكل ذى أربع ما فوق الرسغ إلى مفصل الساق... وجمعه أوظفة، ووظف، الجوهرى، الوظيف مستدق الذراع والساق من الخيل، والإبل ونحوهما... قال – أى الجوهرى – وظيف البعير خفه، وهو له كالحافر للفرس. ٦/٤٨٦٩ (وظف).

فما ذكره الآمدى من أن الوظيف يقابل القدم على رأى بعض اللغويين.

فجعل له وظيفا مكان الرجل، وكذلك قول الآخر:

سأمنعها أو سوف أجعل أمرها إلى ملك أظلافه لم تشقق(١)

وقول الحطيئة:

قروا جارك العيمان لما جفوته وقلّصَ عن برد الشراب مشَافِرُه(٢)

وتفسير الآمدى للمعاظلة اتباعا لرأى أهل العلم هو الموافق لمعناها فى اللغة، ويؤكد ذلك ما ذكره صاحب لسان العرب حين قال:

«العظال الملازمة فى السفاد من الكلاب، والسباع، وغير ذلك مما يتلازم فى السفاد، وينشب، وعاظلت الكلاب معاظلة، وعظالا، وتعاظلت لزم بعضها بعضا فى السفاد وأنشد:

كلابٌ تعاظلُ سود الفقا ح لم تَحْم شَيئا ولم تَصْطَدِ(٣)

وقد عرج صاحب لسان العرب على امتداح عمر بن الخطاب – رضى الله عنه – (لزهير) وشعره، ثم أتبعه بقوله «... أى لا يعقده، ولا يوالى بعضه فوق بعض»(٤) فيما يبدو أنه تفسير للمعاظلة.

وهنا قد يبدو تساؤل مؤداه إذا كانت المعاظلة ليست فاحش الاستعارة، كما

---

(١) هذا البيت للشاعر عقفان بن قيس، وهو شاعر جاهلى، جاء فى هامش كتاب (أسرار البلاغة) تحقيق هريتر فى مناسبة هذا البيت أن النعمان ابن المنذر استعمل الغلاق بن عمرو الرياحى على هجائن من يلى أرضه من العرب، وكان لعقفان هذا هجائن، فأخفاها فطلبها الغلاق فعمد عقفان بإبله حتى أتى النعمان فأجاره ولم يأخذ منها شيئًا فقال قصيده منها هذا البيت ينظر (أسرار البلاغة): ٣٧ تحقيق هريتر، طبعة استانبول، وزارة المعارف ١٩٥٤م.

(٢) العيمان – شديد الشهوة لشرب اللبن، ينظر لسان العرب: ٤/ ٣١٩٥ (عيم)، وقلصت شفته وتقلصت: انضمت، وانزوت، ونقصت، ينظر لسان العرب: ٥/ ٣٧٢١ (قلص)، والبيت من قصيدة يهجو بها الزبرقان وبعده:

سناما ومحضا أنبتا اللحم فاكتست عظام امرئ مـا كـان يشبع طائـره
هـم لاحمونى بعـد جهـد وفاقة كما لاحم العظم الكسير جبائـره

ديوانه: ٢٥ دار صادر بيروت ١٩٨١م.

(٣) الفقاح جمع فَقْحَة، وهى حلقة الدبر. لسان العرب: ٥/ ٣٤٤٣ (فقح).

(٤) لسان العرب: ٤/ ٣٠٠٤ (عظل).

ذهب إلى ذلك «قدامة» فما معناها الصحيح؟ والجواب عن هذا التساؤل قد تبدى وظهر فى أثناء تناول صاحب اللسان لمعناها، وأنها تعنى تعقيد الكلام، وتداخل بعضه فى بعض، وقد عالجها الآمدى أيضًا، وجلى مضمونها وهو يرد على «قدامة» ما قاله فيها، وذكر أنها «شدة تعليق الشاعر ألفاظ البيت بعضها ببعض، وأن يداخل لفظة من أجل لفظة تشبهها، أو تجانسها، وإن اختل المعنى بعض الاختلال»(١).

وقد مثل لها بأمثلة كثيرة من شعر أبى تمام منها قوله:

خان الصفاء أخ خان الزمان أخا عنه فلم يتخون جسْمَهُ الكمدُ

وعقب على هذا البيت بقوله: «.. فانظر إلى أكثر ألفاظ هذا البيت، وهى سبع كلمات آخرها قوله (عنه) ما أشد تشبث بعضها ببعض، وما أقبح ما اعتمده من إدخال ألفاظ فى البيت من أجل ما يشبهها وهو «خان» و«يتخون»، وقوله «أخ» و«أخا» فإذا تأملت المعنى مع ما أفسده من اللفظ، لم تجد لها حلاوة، ولا فيه كبير فائدة؛ لأنه يريد خان الصفاء أخ خان الزمان أخا من أجله إذا لم يتخون جسمه الكمد»(٢).

وبذلك يصبح واضحا أن المعاظلة عند المحققين من أهل العلم، ونقدة الأدب شىء آخر غير الاستعارة المعيبة، أو القبيحة، أو ما شئنا من هذه الأوصاف، وحينئذ يحق لنا أن نصرف النظر عن التمادى فى تناول المعاظلة، والاستمرار فى مزيد من الحديث عنها، ونولى وجهنا نحو الاستعارة غير المفيدة، أو اللفظية التى هى الغرض المقصود، والهدف المنشود من هذا العمل، وقد خرجنا مما مضى فى أمر هذه الاستعارة بنتيجة مضمونها أن استعارة جنس لما لا يناسب جنسه، أو عضو فى مكان لا يلائمه، ويوافقه كانت هذه الاستعارة فاحشة، أو فى نهاية القبح، والدمامة كما قال كل من «قدامة» و«الآمدى».

* * *

الاستعارة غير المفيدة عند أبى هلال العسكرى

عرض (أبو هلال) لبعض الاستعارات التى جاء ذكرها عند من سبقوه مثل قول الشاعر:

---

(١) الموازنة، للآمدى: ٢٦٠.

(٢) الموازنة، للآمدى: ٢٥٩.

وذاتُ هِدْمٍ عارٍ نواشرها تُصْمِتُ بالماء تَوْلَبا جَدِعَا

وقول الآخر:

وما رقد الولدان حتى رأيته على البكر يمريه بساق وحافر[1]

واعتبر استعارة التولب للصبى، والحافر لقدم الإنسان فيها بُعْدٌ[2].

وأعاد البيتين كليهما فى موضع آخر من كتابه ضمن أمثلة أخرى لهذا النوع من الاستعارة، ووصفها بأنها استعارة رديئة»[3].

ولكنه أضاف إضافة جديدة، عندما ذكر عقب هذه الاستعارات أنه « . . . إذا أريد بذلك - يقصد المذكور من الاستعارات - الذم والهجاء، كان أقرب إلى الصواب»[4].

وهذه الإضافة على جانب كبير من الأهمية تجعلها محسوبة فى عداد الاستعارات المفيدة؛ لأنها إذا كانت للذم والهجاء، وليست مجرد وضع لفظ مكان لفظ، كانت قائمة على التشبيه، ولا يبعد أن يكون الشيخ عبد القاهر الجرجانى قد استلهم تلك اللمحة الدالة عندما حكم - كما سيجىء بعد - إن شاء الله - بأن مثل هذه الاستعارات التى تبدو فى بادىء النظر غير مفيدة - تصير مفيدة، إذا أريد بها الذم والنقص»[5].

وقد تناول (أبو هلال) قول الشاعر:

سأمنعها أو سوف أجعل أمرها إلى ملك أظلافه لم تشقق

وجعله قبيحا لا شك فى قباحته[6].

---

(١) صدّر (أبو هلال) هذا البيت هنا بالواو (وما) ص ١٨١، ولكنه صدره فى موضع آخر بالفاء (فما) ٢٣٢، والبيت فى (أسرار البلاغة) أوله فاء (فما) ص ٢٥، وهو فى لسان العرب مبدوء بالفاء (فما) ٢/٩٢٥ (حفر)، وهذا يدل على أن الصواب ابتداؤه بالفاء، ولعل ابتداؤه بالواو سهو، أو خطأ من النساخ.

(٢) كتاب الصناعتين: ١٨١ تحقيق د. مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت ط أولى ١٩٨١م.

(٣) المرجع نفسه: ٣٣٢. (٤) المرجع نفسه والموضع.

(٥) ينظر أسرار البلاغة: ٢٤، ٢٥.

(٦) قباحته: من مصادر الفعل (قبح) ينظر لسان العرب ٥/٣٥٠٨ (قبح) وسيجىء بعد - إن شاء الله تعالى - أن الشيخ عبد القاهر جعل استعارة الأظلاف مكان الأقدام فى هذا البيت نفسه استعارة مفيدة.

الاستعارة غير المفيدة عند الشيخ عبد القاهر الجرجانى

رأينا كيف كانت نظرة البلاغيين، والنقاد قبل الشيخ عبد القاهر إلى الاستعارة غير المفيدة، أو الاستعارة اللفظية، فهى عندهم لا تعدو أن تكون استعارة فاحشة، أو قبيحة، أو رديئة، أو فى نهاية القبح، وكلها صفات مقتضبة عابرة، وأحكام فردية متناثرة.

وقد حاول (أبو هلال) أن يحدد مدلولها، ويبرز معالمها عندما قال – كما ذكرت آنفا – «إذا أريد بذلك الذم والهجاء، كانت أقرب إلى الصواب» فهى عندما يقصد منها الذم والهجاء، تكون أقرب إلى الصواب، لكنها لم تصل إليه، أو تدخل حيزه، وحسبه أنه خطا فى سبيل اعتبارها مفيدة خطوات إلى الأمام (ومن حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه).

وقد تناول الشيخ عبد القاهر، بعد ذلك هذه الاستعارة، فجعل منها موضوعا واضح المعالم، بين القسمات، فهو فى مبلغ علمى – أول من سماها غير مفيدة، وجعلها قسيمة للاستعارة المفيدة، ومقابلة لها حين قال: «إنها – أى الاستعارة عموما – تنقسم قسمين أحدهما ألا يكون لنقله – أى اللفظ – فائدة والثانى أن يكون له فائدة...»[1] وقد وصف غير المفيدة بأنها قصيرة الباع، قليلة الاتساع، ومدلولها – كما يفهم من كلامه أن تستعار أسماء أعضاء الناس، أو الحيونات بعضها مكان بعض...[2].

«... فإذا استعمل الشاعر[3] شيئًا منها فى غير الجنس الذى وضع له، فقد استعاره منه، ونقله عن أصله، وجاز به موضعه كقول العجاج:

... وفاحما ومرسنا مسرجا[4]

---

(١) أسرار البلاغة: ٢٠.

(٢)سبق نقل بعض كلامه فى صدر هذا البحث، وينظر أسرار البلاغة: ٢٠/ ٢١.

(٣)كلمة الشاعر ليست مقصودة لذاتها؛ لأنه مثَّل لها من غير الشعر، ولعله قالها؛ لأن المثال الذى يليها مباشرة من الشعر.

(٤) هذا عجز بيت وصدره: ومقلة وحاجبا مزججا ينظر بغية الإيضاح، للشيخ عبد المتعال الصعيدى: ١ / ١٤ المطبعة النموذجية.

يعنى أنفا برق كالسراج، والمرسن فى الأصل للحيوان؛ لأنه الموضع الذى يقع عليه الرسن»[1].

وإذا كان الشيخ عبد القاهر قد وصف هذه الاستعارة بأنها قصيرة الباع قليلة الاتساع، فإن ذلك يعنى أن فيها فائدة مّا، وليست عديمة الجدوى أو مطموسة الأثر، وقد تتبعت كلامه فى أوائل كتابه (أسرار البلاغة) وأواخره، حول هذه الاستعارة فوجدت موقفه منها لم يكن ثابتا على رؤية معينة، أو نظرة واحدة، بل تعددت رؤاه، واختلفت نظراته، وقد تمثلت هذه النظرات فى عدة صور:

إحداها: أنها عديمة الفائدة والنفع؛ لأنها تعتمد على مجرد نقل لفظ مكان لفظ، فمثلا: إذا استعملت الشفة، وهى موضوعة للإنسان مكان جحفلة الفرس كما فى قول الشاعر:

فبتنا جلوسا لدى مهرنا ننزع من شفتيه الصُّفارا[2]

فهذه الاستعارة لا تفيد شيئًا؛ لأنه لا فرق من جهة المعنى بين قوله من شفتيه، وقوله من جحفلتيه... بل الاستعارة ههنا بأن تنقصك شيئًا من الفائدة أشبه، وذلك أن الاسم فى هذا النحو إذا نفيت عن نفسك دخول الاشتراك عليه بالاستعارة، دل ذكره على العضو، وما هو منه، فإذا قلت الشفة، دلت على الإنسان أعنى أنها تدل على أنك قصدت هذا العضو من الإنسان دون غيره، فإذا توهمت جرى الاستعارة فى الاسم، زالت عنه هذه الدلالة بانقلاب اختصاصها إلى الاشتراك...»[3].

فهى ليست غير مفيدة فحسب، بل إنها تنقص الفائدة؛ لأن اسم العضو إذا استعمل فيما وضع له، أفاد الدلالة على العضو، وصاحبه، أما إذا استعير، أفاد العضو وحده[4].

ثانيتها: أنها يمكن أن تكون مفيدة، وإن بدت لأول وهلة غير مفيدة، وذلك إذا

---

(١) أسرار البلاغة: ٢٠، ٢١.

(٢) الصُّفارُ: ما بقى فى أسنان الدابة من التبن والعلف للدواب كلها.
لسان العرب: ٤ / ٢٤٦١ (صفر).

(٣) أسرار البلاغة: ٢١، ٢٢.

(٤) ينظر أسرار البلاغة: ٢١ / ٢٢.

كان القصد منها تشبيه المنقول له بالمنقول عنه مثل: «قولهم إنه لغليظ الجحافل، وغليظ المشافر، وذلك أنه كلام يصدر عنهم فى مواضع الذم، فصار بمنزلة أن يقال كأن شفته فى الغلظ مشفر البعير، وجحفلة الفرس، وعلى ذلك قول الفرزدق:

فلو كنت ضبيا عرفت قرابتى ولكن زنجيا غليظ المشافر(١)

فهذا يتضمن معنى قولك ولكن زنجيا كأنه جمل لا يعرفنى، ولا يهتدى، لشرفى...»(٢).

وهى حينئذ تصبح استعارة مفيدة، ومعنوية، لأنها بنيت على التشبيه، ويتأتى هذا عندما يكون الغرض منها الذم، والقدح، وقد صرح الشيخ بهذا المعنى وهو بصدد بيان تلك الاستعارة، وإلقاء الضوء عليها فقال: «... فإذا كان من شروط هذه الاستعارة أن يؤتى بها فى موضع العيب، والنقص، فلا شك فى أنها معنوية»(٣).

وكأنه - رحمه الله - يريد أن يعطينا مصباحا منيرا، ونبراسا هاديا، يرشدنا، ويدلنا على الاستعارة المفيدة، وقد أشرت خلال الكلام عن تلك الاستعارة عند (أبى هلال العسكرى) إلى أن الشيخ ربما يكون قد أفاد هذه الأمارة منه، وإن كان أكثر حسما من صاحبه؛ لأنه جعلها عندما يراد بها الذم والعيب مفيدة قولاً واحداً، وليست أقرب إلى الصواب فقط كما قال (أبو هلال) وهنا يبرز أمامنا تساؤل مؤداه أن هذه الاستعارة تصبح مفيدة، معنوية، عندما يقصد منها الذم، أو الهجاء، فهل تكون مفيدة أيضاً عندما يراد بها المدح والثناء؟

والجواب أنها تكون مفيدة، وإن كان الشيخ عبد القاهر لم يذكر ذلك صراحة، إلا أنه أتى بمثال تعتبر فيه من قبيل المدح، وجعلها فيه من جنس المفيد، فقد قال: «.... وأما قول الأعرابى كيف الطلا وأمه؟ فمن جنس المفيد أيضاً؛ لأنه أشار إلى

---

(١) أورد الخطيب القزوينى بيت الفرزدق، وهو يعرض كلام الشيخ عبد القاهر حول الاستعارة التى تكون مفيدة فى مواضع الذم برفع كلمة (زنجى) على أنه خبر لكن واسمها محذوف يدل على ذلك أنه قال عقب البيت (أى ولكنك زنجى كأنه جمل لا يهتدى لشرفى) فجعل ضمير الخطاب المحذوف اسم (لكن) خلافا لما ذكره الشيخ عبد القاهر الذى أورده بنصب (زنجيا) على أنه اسم (لكن) وخبرها محذوف، وتقديره لا يعرف قرابتى. ينظر بغية الإيضاح: ٣/١٠٣.

(٢) أسرار البلاغة: ٢٥. (٣) المرجع نفسه: ٢٧.

شيء من تشبيه المولود بولد الظبى، ألا تراه قال ذاك بعد أن انصرف عن السخط إلى الرضا، وبعد أن سكن عنه فورة الجوع الذى دعاه إلى أن قال ما أصنع به آكله أم أشربه؟ حتى قالت المرأة غرثان فاربكوا له »[1].

واستعارة الطلا وأمه لمولود الإنسان وأمه من قبيل الاستعارة المفيدة كما أشار إلى ذلك الشيخ عبد القاهر، وهى لا تدخل ضمن استعارة الأعضاء، إنما هى استعارة ذات لذات، ومفهوم ذلك أن الاستعارة بين الذوات تندرج تحت مسمى الاستعارة غير المفيدة، إذا لم يقصد منها المدح، أو الذم، وإن كان الشيخ لم يذكرها صراحة، لكن دلنا عليها تمثيله لها، ولعله كان يلوح من بعد إلى استعارة الذوات وغيرها عندما قال:

« ... وماشاكل ذلك من فروق »[2] بعد أن عدد طرفا من أسماء الأعضاء التى تقع بينها الاستعارة اللفظية، أو غير المفيدة، وهذه العبارة الفضفاضة تدخل بين طياتها ما عدا الأعضاء من ذوات، وغيرها، وبناء على ذلك يمكننا أن نقول إن كل شيء يعلم من طريق اللغة أنه مختص بشيء معين، ثم يستعار لشئ آخر يناظره، يمكن أن يعد من هذه الاستعارة، وتجرى عليه أحكامها، وسيأتى قريبا - إن شاء الله تعالى - أن الزمخشرى أدخل ضمن الاستعارة اللفظية أشياء لم يذكرها الشيخ عبد القاهر قياسا - فيما يبدو - على ما ذكره.

هاتان الوجهتان أبداهما الشيخ فى أوائل (أسرار البلاغة) ولو أنه اكتفى بهما، لا عتبر موقفه من هذه الاستعارة متلائما متناسقا، فهى استعارة غير مفيدة إذا وضع اسم عضو أو نحوه مكان آخر أو نحوه فقط، فإذا قصد منها التشبيه كانت مفيدة ، لكنه ذكر فى أواخر (أسرار البلاغة) وجهتين أخريين ذكر فى أولاهما ما يعتبر إلغاء

---

(١) المرجع نفسه: ٢٧، ٢٨ وقد ذكر صاحب لسان العرب مورد هذا المثل فقال: « ... وفى المثل غرثان فاربكوا له، وأصل هذا المثل أن رجلا قدم من سفر، وهو جائع، وقد ولدت امرأته غلاما فبشر به، فقال ما أصنع به آكله أم أشربه؟ ففطنت له امرأته، فقالت غرثان فاربكوا له، فلما شبع قال كيف الطلا وأمه؟ معنى المثل أنه غرثان جائع فسووا له طعاما يهجأ غرثه... ٣ / ١٥٧١ (ربك)، ومعنى يَهْجَأ غَرَثُه: يسكن جوعه. نفسه ٦ / ٤٦١٤ (هجا).

والربيكة كما فى لسان العرب: التمر والسمن يعمل رخوا. ٣ / ١٥٧١ (ربك) (ويضرب هذا المثل لمن قد ذهب همه، وتفرغ لغيره) نقلا من أسرار البلاغة تحقيق هـ ريتر: ٣٨.

(٢) أسرار البلاغة: ٢١.

لهذه الاستعارة، ورجوعا عنها، وذكر فى أخراهما ما يعتبر اعتدادا بها، وإبقاء عليها، فقال فى الأولى:

«واعلم أن الواجب كان ألا أعد وضع الشفة موضع الجحفلة، والجحفلة فى مكان المشفر، ونظائره التى قدمت ذكرها فى الاستعارة، وأضن باسمها أن يقع عليه، ولكن رأيتهم قد خلطوه بالاستعارات، وعدوه معدها، فكرهت التشدد فى الخلاف، واعتددت به فى الجملة، ونبهت على ضعف أمره بأن سميته استعارة غير مفيدة»[1].

وهكذا نراه قد صدف عن تلك الاستعارة، وقلب لها ظهر المجن، وضن عليها أن تكون فى عداد الاستعارات، لكنه وجد الذين سبقوه، قد خلطوها بالاستعارات، فسايرهم على ذلك، وكره التشدد فى الخلاف، وعدها منها فى الجملة، ونبه على ذلك بجعلها استعارة غير مفيدة.

وربما كان مقصد الشيخ عبد القاهر من قوله (ولكنى رأيتهم قد خلطوه بالاستعارات عدوه معدها) «قدامة» و«الآمدى» و«أبا هلال العسكرى» فقد أشاروا - كما أسلفت - إلى هذه الاستعارة إشارات سريعة، وإن كانت نظراتهم إليها متفاوتة.

ولو أنه انهى كلامه حول هذه الاستعارة عند هذا الحد الذى وصل إليه، وبقى متمسكا باعتبارها لا تستحق أن تسلك فى زمرة الاستعارات، لكان موقفه منها واضحا محددا، واعتبر كلامه هنا إلغاء، ونسخا لما قاله فى أوائل كتابه، لكنه ذكر عقب كلامه السابق وجهة أخرى، مضمونها أن هذه الاستعارة ليست خلوا من الفائدة، ولا صفرا من المبالغة فإن فيها فائدة أقل من الاستعارة المفيدة، وأكثر فى المبالغة، وقوة العلاقة من المجاز المرسل، فهى فى منزلة بين المنزلتين -كما يقولون - يقول فى هذا الشأن - «ووجه شبه هذا النحو الذى هو نقل الشفة إلى موضع الجحفلة بالاستعارة الحقيقية لأنك تنقل الاسم إلى مجانس له، ألا ترى أن المراد بالشفة، والجحفلة عضو واحد، وإنما الفرق أن هذا من الفرس، وذاك من الإنسان، والمجانسة، والمشابهة من واد واحد، فانت تقول أعير الشيء اسم الموضوع له هنالك أى فى الإنسان ههنا أى فى الفرس؛ لأن أحدهما مثل صاحبه، وشريكه فى جنسه، كما أعرت الرجل اسم الأسد؛ لأنه شاركه فى صفته الخاصة به، وهى الشجاعة البليغة، وليس لليد مع النعمة هذا الشبه، إذ لا مجانسة بين الجارحة، وبين النعمة، وكذلك لا شبه، ولا جنسية بين البعير، ومتاع البيت، وبين المزادة، وبين البعير»[2].

---

(١) المرجع نفسه: ٣٢٤، ٣٢٥ تحقيق الشيخ محمد رشيد رضا.

(٢) أسرار البلاغة: ٣٢٥.

وهذا الكلام الأخير منه يعتبر اعتدادا بها، وميلا إليها بعد أن بخل عليها باسم الاستعارة، ومنحها الصدود، فأضحى موقفه منها ليس بقاطع، ولا حاسما، وقد أكد هذا المعنى الدكتور محمد أبو موسى، وهو يتناول علاقات المجاز المرسل، فقد أشار إلى أن السكاكى جعل هذه الاستعارة مجازا مرسلا غير مفيد، أو خاليا من الفائدة ثم قال:

« ... وقد جرى بعض الدارسين بعده على طريقته، والذى أعرى بذلك هو موقف عبد القاهر الذى لم يتحدد تحديدا قاطعا فيها؛ فقد ذكرها استعارة غير مفيدة، ثم رجع عن هذه التسمية، ثم ذكر ما يشبه تبرير ذكر هذا الضرب فى الاستعارة، وأنه أولى بها من إطلاق اليد على النعمة... ثم يقرر أن الاستعارة يجب أن تقتصر على ما علاقته المشابهة »[1].

وعلى الرغم من أنه كان مترددا فى قبولها أو رفضها -كما سبق بيانه - إلا أنه بذل جهداً كبيراً فى تحويل معظم شواهدها التى أوردها فى (أسرار البلاغة) إلى استعارة معنوية مفيدة، إذا لوحظ فيها شبه بين المستعار منه، والمستعار له، وبذلك فتح لمن جاء بعده باب القياس على تلك الشواهد التى حولها من استعارة غير مفيدة عند النظرة الأولى التى توصف بأنها حمقاء إلى استعارة مفيدة عند إنعام النظر، واستقصاء التأمل، - فمثلا - قول الشاعر:

سأمنعها أو سوف أجعل أمرها إلى ملك أظلافه لم تشقق

الذى جعله « قدامة » قبيحا لا شك فى قباحته[2] تناوله الشيخ عبد القاهر فجعل الاستعارة فيه قائمة على التشبيه، وأبعد عن البيت ما توهم فيه من قبح، فقد قال بعد أن أورده:

« ... هو فى حد التشبيه والاستعارة؛ لأن المعنى على أن الأظلاف لمن تزيى بالملك عن مشابهة، كأنه قال أجعل أمرها إلى ملك، لا إلى عبد جاف متشقق الأظلاف، ويدل على ذلك أن (أبا بكر بن دريد) قال فى أول الباب الذى وضعه للاستعارة: (يقولون للرجل إذا عابوه جاء حافيا متشقق الأظلاف) ثم أنشد البيت،

---

(١) التصوير البيانى: ٣٤٦ الطبعة الثانية ١٩٨٠م مكتبة وهبة.

(٢) ينظر كتاب الصناعتين: ٣٣٢.

فإذا كان من شروط هذه الاستعارة أن يؤتى بها فى موضع العيب، والنقص، فلا شك فى أنها معنوية»[1].

والذى أود أن أؤكده بعد استعراض موقفه من الاستعارة غير المفيدة أنه إذا لوحظ فيها التشبيه، صارت مفيدة، وخرجت عن دائرة اللفظية، أو غير المفيدة، ويتجلى ذلك عندما تساق فى مجال الذم، والهجاء، أو المدح، والثناء.

* * *

الاستعارة غير المفيدة عند الزمخشرى

كان تفسير القرآن الكريم هو الميدان الرحب الفسيح الذى بث فيه صاحب الكشاف آراءه البلاغة، التى أفادها ممن سبقوه، وخاصة الشيخ عبد القاهر الجرجانى، فقد استوعب فكره البلاغى، وطبقه على بلاغة القرآن الكريم، وقد عرض لهذه الاستعارة فى مواضع من (كشافه)، وترددت كلمات الشيخ عبد القاهر فى أثناء كلماته، ويفهم من كلامه أنه يجوز وجودها فى القرآن فقد قال فى قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ ..﴾ [النور: ٤٥].

«... فإن قلت لم سمى الزحف على البطن مشيا؟ قلت على سبيل الاستعارة كما قالوا فى الأمر المستمر قد مشى هذا الأمر، ويقال فلان لا يتمشى له أمر، ونحوه استعارة الشفة مكان الجحفلة، والمشفر مكان الشفة، ونحو ذلك...»[2] فنجده قد نظر استعارة المشى للزحف، باستعارة الشفة مكان الجحفلة، والمشفر مكان الشفة، وهذا يشعر أنها استعارة لفظية غير مفيدة، كما ينطق بذلك ظاهر كلامه؛ ولذلك رفض الدكتور محمد جلال الذهبى هذا التنظير منه وتساءل قائلا:

«... ماذا يعنى الزمخشرى بكلامه هذا؟ أيقصد ما قصد الشيخ من قبل، وهو أن الاستعارة إذا وقعت فى اسم يكون اختصاصه بما وضع له من طريق أريد به التوسع

---

(١) أسرار البلاغة: ٢٦، ٢٧.

(٢) الكشاف: ٣ / ٨٠ وأسرار البلاغة: ٢٠، ٢١.

فى أوضاع اللغة كوضعهم للعضو الواحد أسامى كثيرة بحسب اختلاف أجناس الحيوان نحو وضع الشفة للإنسان، والمشفر للبعير، والجحفلة للفرس...»[1].

وأضاف قائلا: «إذا كان الزمخشرى؛ يقصد ذلك فإنا لا نوافقه؛ لأنا نلمح فى استعارة المشى للزحف معنى لا يتحقق بدون هذه الاستعارة، فالحشرة التى بدون أرجل قد يبدو أنها تعانى السير، ولا تقدر عليه، فإذا قيل إنها تمشى أفاد أن الله سبحانه وتعالي قد منحها من القدرة على قطع المسافة ما منحه لصاحبة الأرجل، على أن المشى غير الزحف، وإن كانا مشتركين فى قطع المسافة، أفبعد هذا ندعى أن هذه الاستعارة من قبيل إطلاق الشفة على الجحفلة؟»[2].

واضح من كلام الدكتور الذهبى أن استعارة المشى للزحف فى الآية ليست استعارة لفظية، وإنما هى استعارة مفيدة معنوية اعتمدت على التشبيه وليس المقصود منها وضع لفظ مكان لفظ فقط، وهذا هو الذى يتلاءم مع بلاغة القرآن الكريم.

والزمخشرى – رحمه – الله – وإن كان قد اكتفى فى آية النور بتنظير استعارة المشى للزحف باستعارة الشفة مكان الجحفلة، فإنه قد صرح فى موضع آخر من تفسيره باسم الاستعارة اللفظية غير المفيدة، فقد قال فى قوله تعالى: ﴿ **طَلْعُهَا كَأَنَّهُ رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ** ﴾ [الصافات: ٦٥].

«والطلع للنخلة فاستعير لما طلع من شجرة الزقوم إما استعارة لفظية، أو معنوية»[3].

والذى يظهر من قوله: (... إما استعارة لفظية أو معنوية) أنه يجعل احتمال وجودها فى الآية مساويا لاحتمال وجود الاستعارة المعنوية المفيدة.

ولو أننا نظرنا إلى الاستعارة فى تلك الآية بمنظور الشيخ عبد القاهر، لوجدنا – والله أعلم – أنها سيقت لذم شجرة الزقوم، والتنفير منها، وتبغيض الناس فيها، وفى مكانها، فهى دون ريب استعارة معنوية مفيدة، مبنية على تشبيه طلع شجرة الزقوم برءوس الشياطين.

---

(١) الفخر الرازى والبلاغة العربية: ٣٥٦، ٣٥٧ رسالة دكتوراه مخطوطة بكلية اللغة العربية بالقاهرة.

(٢) المرجع نفسه: ٣٥٧.

(٣) الكشاف: ٣/٣٠٢.

ونلحظ أن الزمخشرى قد وسع دائرة الاستعارة اللفظية، التى يمكن أن تصير معنوية مفيدة بملاحظة التشبيه فيها، وأدخل فيها أشياء لم ينص الشيخ عبد القاهر عليها صراحة مثل استعارة المشى للزحف، واستعارة طلع النخلة لطلع شجرة الزقوم، وهذا يعطينا دليلا على أنها يمكن أن تتسع لكلمات جديدة، وآفاق عديدة.

* * *

الاستعارة غير المفيدة عند السكاكى والخطيب

بعد هذه الرحلة التى صحبنا فيها الاستعارة غير المفيدة من عهد «قدامة» التى أماط اللثام عنها، إلى عهد «السكاكى» الذى أسدل الستار عليها نجد أنها لم تحظ بدراسة متأنية عميقة، ونظرة شاملة إلا على يد الشيخ عبد القاهر الذى شعب القول فيها، وجعل منها موضوعا له خصائصه، وعناصره، بخلاف السكاكى الذى منيت على يديه بالجمود، ولم تتقدم قيد شعره، فقد استطاع أن يحولها إلى مجاز مرسل خال من الفائدة، ولعله نظر إلى أن الشيخ عبد القاهر جعلها فى إحدى نظراته التى قدمتها استعارة خالية من الفائدة، ولكنها على كل حال فيها نقل للكلمة من وضعها الأصلى إلى غيره، فهى جديرة فى نظر «السكاكى» بأن تكون مجازا؛ لما فيها من مجرد النقل، فاعتبرها مجازا لغويا خاليا من الفائدة، فقد قال:

«المجاز اللغوى الراجع إلى معنى الكلمة غير المفيدة، هو أن تكون الكلمة موضوعة لحقيقة من الحقائق مع قيد، فتستعملها لتلك الحقيقة لا مع ذلك القيد، بمعونة القرينة، مثل أن تستعمل المرسن، وأنه موضوع لمعنى الأنف مع قيد أن يكون أنف مرسون استعمال الأنف من غير زيادة قيد، بمعونة القرائن كقول العجاج:

... وفاحما ومرسنا مسرجا

يعنى أنفا يبرق كالسراج، أو مثل المشفر، وهو موضوع للشفة مع قيد أن تكون شفة بعير استعمال الشفة، فتقول فلان غليظ المشفر فى ضمن قرينة دالة على أن المراد هو الشفة لا غير...»[1].

ثم أضاف السكاكى قائلا:

---

(١) المفتاح: ١٧٢ مطبعة مصطفى البابى الحلبى ط الأولى ١٩٣٧م.

« ... سمى هذا القبيل مجازا لتعديه عن مكانه الأصلى، ... ولغويا لاختصاصه بمكانه الأصلى بحكم الوضع، وغير مفيد لقيامه مقام أحد المترادفين من نحو ليث، وأسد، وحبس، ومنع عند المصير إلى المراد منه ... »[1] والمتأمل فى كلام « السكاكى » يجد أنه - رحمه الله - أخذ بعض كلمات الشيخ عبد القاهر حول الاستعارة غير المفيدة، وتصرف فيها بمهارة فائقة، ومنطق صائب، فجعل اختصاص العضو بما وضع له فى الأصل قيدا، فإذا أطلقت الكلمة من قيدها، أفادت معنى العضو مطلقا؛ ولذلك سمى هذا الصنيع الإطلاق بعد التقييد، أو الإطلاق، والتقييد[2] وبذلك يكون « السكاكى » قد أسدل الستار على الاستعارة غير المفيدة، فتحولت على يديه إلى مجاز مرسل خال من الفائدة[3] فكأنها بدأت بالشيخ عبد القاهر وانتهت به.

وكان جهد اللاحقين من علماء البلاغة هو شرح كلام الشيخ عبد القاهر، والسكاكى فى هذا المجاز، فقد شرح كلامهما الخطيب القزوينى، فذكر أن « السكاكى » قسم المجاز المرسل إلى خال عن الفائدة، ومفيد، وجعل الخالى عن الفائدة ما استعمل فى أعم مما هو موضوع له، نحو قولنا فلان غليظ المشافر، إذا قامت قرينة على أن المراد هو الشفة لا غير[4].

وأضاف أن الشيخ عبد القاهر « جعل الخالى عن الفائدة ما استعمل فى شىء بقيد مع كونه موضوعا لذلك الشىء بقيد آخر من غير قصد التشبيه، ومثله ببعض ما مثله الشيخ صاحب المفتاح ونحوه مصرحا بأن الشفة والأنف موضوعان للعضوين المخصوصين من الإنسان، فإن قصد التشبيه، كان اللفظ استعارة ... »[5].

ونلحظ هنا أن الخطيب القزوينى نظرا، لأنه كان معنيا فى الدرجة الأولى بتلخيص ما فى كتاب (مفتاح العلوم) من مباحث بلاغية قدم كلام « السكاكى » على كلام « عبد القاهر » فذكر أنه مثل لهذا المجاز ببعض ما مثل به صاحب المفتاح.

---

(١) المرجع السابق والموضع.

(٢) ينظر - مثلا - المطول، لسعد الدين التفتازانى: ٣٥٧ مطبعة أحمد كامل ١٣٣٠هـ وبغية الإيضاح: ٣/١٠٣.

(٣) وينظر المفتاح أيضا: ١٩٦. (٤) بغية الإيضاح: ٣/١٠٢.

(٥) المرجع نفسه والموضع.

والواقع أن «السكاكى» هو الذى مثل ببعض ما مثّله الشيخ عبد القاهر، فهو المتقدم، والفضل للمتقدم -كما يقولون -.

وإذا كان «السكاكى» قد جعل هذا المجاز مرسلا غير مفيد، واعتبره الشيخ عبد القاهر فى بعض نظراته صفرا من الفائدة، فإن «العصام» - رحمه الله - حكم على الاستعارة غير المفيدة بأنها كذب صراح، وإفك محض، حين قال: «ولا يخفى أنك إذا قلت رأيت مشفر زيد، وقصدت الاستعارة، وليس مشفره غليظا، فهو حكم كاذب»(١).

وإنما كانت حينئذ محض الكذب، لأن الاستعارة تتوقف على التشبيه ابتداء، فإذا لم يكن ثمة غلظ فى شفة «زيد» لم يكن ما يصلح لأن يكون وجه شبه(٢) ويبدو مما قاله «العصام» أنه يرى أن تلك الاستعارة إذا لم يقصد منها التشبيه تكون خالية من الفائدة - أية فائدة - عديمة الجدوى، لا تستحق أن تحتسب فى عداد الاستعارات، أو تسلك فى سلكها كما ذكر الشيخ عبد القاهر الجرجانى فى إحدى نظراته إليها.

* * *

(١) الأطول: ٢/١١٨، ١١٩ طبعة الآستانة ١٢٨٤هـ.

(٢) ينظر حاشية الانبابى على الرسالة البيانية، للصبان: ١/١١٣، المطبعة الاميرية، ط الأولى ١٣٥١هـ.